

صندوق النقد العربي

التقرير السنوي

1981



التقرير السنوي
والبيانات الحسابية الختامية
للسنة المنتهية في 31
كانون الأول (ديسمبر) 1981



انشئ صندوق النقد العربي بموجب اتفاقية حررت في السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر عام 1396 هجرية الموافق للسابع من نيسان (أبريل) عام 1976 ميلادية ، ويهدف الصندوق الى المساهمة في تحقيق ما يأتي⁽¹⁾ :

- « أ - تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الاعضاء .
- ب - استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية ، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها ، والعمل على ازالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء .
- ج - ارساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي ، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الاعضاء .
- د - ابداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الاعضاء ، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد ويؤدي الى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك .
- هـ - تطوير الاسواق المالية العربية .
- و - دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي ، وتهئية الظروف المؤدية الى انشاء عملة عربية موحدة .
- ز - تنسيق مواقف الدول الاعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية ، بما يحقق مصالحها المشتركة ، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية .
- ح - تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية . »

أعضاء الصندوق

المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية السودان الديمقراطية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الصومال الديمقراطية ، الجمهورية العراقية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، جمهورية مصر العربية⁽²⁾ ، المملكة المغربية ، الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، فلسطين .

(1) المادة الرابعة من اتفاقية انشاء الصندوق .

(2) علقت عضوية مصر في الصندوق بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (2) لسنة 1979



المقر الجديد لصندوق النقد العربي



ريڊيوا ملقنا رڤمنها ديديجا ملقا

السادة رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني أن أرفع لمجلسكم الموقر
التقرير السنوي عن أعمال صندوق
النقد العربي وأوضاعه المالية للعام
المنتهى في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1981،
وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين
من الاتفاقية المنشئة.

الدكتور جواد هاشم

رئيس الصندوق

ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

نيسان (أبريل) 1982

محتويات التقرير

رقم الصفحة	القسم الأول : نشاط الصندوق
9	أولا تدعيم دور الصندوق كمنظمة نقدية عربية
10	ثانيا تدعيم دور الصندوق في الاسهام في مواجهة الخلل في موازين مدفوعات الدول الاعضاء وتنمية التبادل التجاري
12	ثالثا ارساء السياسات الاستثمارية للصندوق
14	رابعا انجاز متطلبات اقامة نظام عربي لتسوية المدفوعات
15	خامسا وضع وتدعيم مناهج المعونة الفنية للدول الاعضاء في المجالات النقدية والمصرفية
16	سادسا ارساء دور الصندوق في دعم منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك والتعاون معها
19	سابعا انجاز الدراسات اللازمة لتطوير الاسواق المالية العربية
20	ثامنا انجاز الدراسات اللازمة لاقامة التنظيمات الاساسية للتكامل النقدي العربي

القسم الثاني : الاوضاع المالية للصندوق

22	أولا موارد الصندوق المالية
22	ثانيا القروض
23	ثالثا الميزانية
23	رابعا الدخل والانفاق
24	خامسا الاستثمارات
25	سادسا البيانات الحسابية الختامية
26	أ - الميزانية العمومية
28	ب - بيان الدخل والانفاق
29	ج - بيان الاحتياطات
30	ايضاحات حول البيانات الحسابية الختامية
32	تقرير مراقبي الحسابات

34 جداول قروض الصندوق الملحق (أ)

- 34 1 - القروض التي منحها الصندوق
2 - قروض الصندوق بحسب الدول
35 المقترضة
3 - قروض الصندوق موزعة على
36 السنوات 1981 - 1978
4 - بيان الاكتاب المدفوع والقروض
37 الممنوحة

38 جداول عامة الملحق (ب)

- 38 1 - رأسال الصندوق المدفوع والمكتتب به
39 2 - تكوين مجلس المديرين التنفيذيـن

40 اشكال بيانية الملحق (جـ)

- 40 1- المجموع التراكمي للقروض
الممنوحة ونسبة المسدد منها 1981 - 1978
2 - توزيع القروض الممنوحة
41 على الدول المقترضة 1981/12/31
3 - توزيع القروض الممنوحة
42 بأنواعها المختلفة 1981 - 1978
4 - نسبة القروض الممنوحة خلال العام
لرأس المال المدفوع بعملات قابلة
43 للتحويل 1981 - 1978
5- نسبة صافي القروض التراكمية
الى رأس المال المدفوع بعملات قابلة
44 للتحويل 1981 - 1978

نشاط الصندوق

شهدت السنة الخامسة لعمل الصندوق تأكيداً وتطويراً لاتجاهات العمل وأساليبه في السنوات الماضية ضماناً لتحقيق نقلة نوعية على درب التكامل الاقتصادي عموماً والتكامل النقدي خصوصاً . وطبقاً لهذا النهج في العمل وسعياً وراء أهداف الصندوق على النحو الذي فصلته اتفاقيةه اتخذ نشاط الصندوق مسارات عديدة تمثلت فيما يلي :

اولاً : تدعيم دور الصندوق كمنظمة نقدية عربية

1.1.1 استمر نشاط الصندوق طيلة العام المنصرم في استكمال صرح اقامته بنائه باعتباره مؤسسة نقدية عربية ذات خصائص تتميز بها عن أية تنظيمات اقليمية دولية مماثلة ، ضماناً لتحقيق أفضل أداء يخدم الدول الاعضاء .

2.1.1 ولتحقيق أهداف الصندوق ، وبالنظر الى الخصائص المميزة له ، استمرت ادارة الصندوق في استكمال مهام تكوين جهاز فني ذي مستوى عال وخبرات تتلاءم مع المجالات التي يعمل فيها الصندوق . ولقد جابه الصندوق صعوبات كبيرة في الحصول على ما يريد من هذه الخبرات ، لانها نادرة بطبيعتها ، ولان مجالات العمل الدولية والقطرية واسعة امامها . وبالرغم من هذه العقبة ، فقد نجحت ادارة الصندوق في خلق نواة للجهاز الفني ، تم استكمالها حسب حاجة العمل وتوفير الكفاءات . ولكي يتمكن جهاز الصندوق من أداء اعماله بالكفاءة المطلوبة ، تم وضع تنظيم اداري حددت فيه احتياجات الصندوق من مختلف الكوادر الفنية ، كما تم اعداد توصيف كامل للوظائف وضحت فيه الواجبات والمسؤوليات والمؤهلات العلمية والخبرات المطلوبة لشغل كل وظيفة منها وكذلك تم وضع توصيف لمهام الدوائر والاقسام . وتم ايضا وضع نظام للعاملين يحدد واجباتهم ويبين حقوقهم ، الأمر الذي يوفر لهم الطمأنينة اللازمة ، ويحقق الاداء بالمستوى المطلوب .

3.1.1 كذلك استمر الصندوق ، في دعم لجنة القروض التي شكلت منذ البداية للقيام بالدراسات الخاصة بالقروض وبسياسة الاقراض وتطويرها . وواصل الصندوق جهده طيلة العام المنصرم في تطوير ودعم لجنة الاستثمار لزيادة فاعليتها في دراسة واقتراح السياسات الاستثمارية وذلك تنفيذاً للمادة 34 من اتفاقية الصندوق . كما تم تدعيم جهود اللجنة الادارية التي تتولى دراسة اللوائح الادارية المنصوص عليها في نظام العاملين والنظر في الاقتراحات الخاصة بالتوظيف وبتطبيق القواعد واللوائح الادارية . كذلك قامت ادارة الصندوق بتزويده بالحاسبة الكهربائية والاجهزة الاخرى اللازمة لعمل دوائر الصندوق المختلفة . كما شهد العام المنصرم استمرار الجهد في تشييد المقر الدائم للصندوق وفقاً للمواصفات العالمية التي رسمت لذلك . ويسعدني أن يعقد هذا الاجتماع واجراءات افتتاح المبنى الجديد وانتقال الصندوق اليه قد استكملت . ولقد واصل الصندوق جهده في تطوير علاقاته بدولة المقر طبقاً لاحكام الاتفاق الذي أبرم في عام 1977 الذي منحت بموجبه دولة الامارات العربية المتحدة الصندوق المزايا والحصانات والتسهيلات التي تكفل له القيام بأعماله .

ثانيا : تدعيم دور الصندوق في الاسهام في مواجهة الخلل في موازين مدفوعات الدول الاعضاء وتنمية التبادل التجاري

1.2.1 واصل الصندوق اداء دوره في الاسهام الجاد ، وبالقدر الذي اتاحته له موارده ، في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الاعضاء ، عن طريق تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الاجل ، مستكملا بذلك جهدا بدأه منذ عام 1978 عندما تم ارساء سياسة اقراض تتضمن عددا من المبادئ الاساسية ، في مقدمتها خلق التوازن بين ما يقدمه الصندوق لاعضائه من قروض وتسهيلات بفوائد وعمولات ميسرة وموحدة وبين تدعيم موارد الصندوق عن طريق المحافظة على سلامة رأسه وتأمينه من تقلبات أسعار الصرف وتعزيز امواله الاحتياطية .

2.2.1 وفي ضوء احكام اتفاقية الصندوق فقد حددت سياسة الاقراض القروض التي يمنحها الصندوق بأربعة أنواع هي : القرض التلقائي الذي لا يزيد عن ثلاثة أرباع حصة العضو المدفوعة بعملات قابلة للتحويل . والقرض العادي والممتد للذات لا يتجاوز كل منهما 225 بالمائة من الحصة . أما النوع الرابع من هذه القروض فهو القرض التعويضي الذي لا يتجاوز مقدار حصة العضو الذي يقدم لمجابهة موقف طارئ في ميزان المدفوعات تم تعريفه في سياسة الاقراض . واذا كانت دراسة توقعات الاقراض في عام 1978 قد سمحت للدولة المؤهلة للاقتراض الحصول على ما لا يتجاوز 150 بالمائة من حصتها المدفوعة بعملات قابلة للتحويل ، فان دراسة توقعات الاقراض في عام 1979 قد سمحت بزيادة هذا الحد الى 200 بالمائة من الحصة وانتهى الأمر بأن اصبح هذا الحد 300 بالمائة سنة 1979 .

3.2.1 واذا كان هذا الوضع قد حد من عدد القروض فلم تزد عن احدى عشر قرضا في عام 1980 بلغت مجملتها 35 مليون دينار عربي حسابي⁽¹⁾ ، فان الصندوق قد تابع خلال عام 1981 دراسة السبل الكفيلة بزيادة فاعليته في مجال الاقراض ، وبتمكين الدول الاعضاء من الاستفادة من قروضه الرامية الى المساعدة في تخفيف وتصحيح العجز في موازين مدفوعاتها . ولتحقيق هذه الاهداف طور الصندوق شروطه بحيث اصبحت حدود الائتمان الكمية مؤشرات لنجاح برامج واجراءات الاصلاح بدلا من أن تكون معيارا جامدا للاداء يتوقف على تحقيقه بدقة صرف الدفعات اللاحقة من القروض . وعلاوة على ذلك أقر مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي المنعقد في نيسان (ابريل) من العام المذكور رفع سقف الاقراض الكلي الى 400 بالمائة من اكتتاب العضو في رأس مال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل بدلا من 300 بالمائة⁽²⁾ . كما أقر مبدأ انشاء تسهيل لتشجيع التبادل التجاري بين الدول الاعضاء .

(1) انظر شكل رقم (1) وتفاصيل القروض الممنوحة في الجدولين رقم (1) و(2) في الملحق (أ) .

(2) تستثني الاتفاقية المنشئة للصندوق من السقف الكلي للاقراض القرض التعويضي الذي يمنح في الظروف الطارئة للدولة العضو المؤهلة للاقتراض من الصندوق بما يعادل حصة العضو المدفوعة بعملات قابلة للتحويل . وبتعبير آخر فان الحد الاعلى للاقراض سيكون 500 بالمائة في حالة منح القرض التعويضي اضافة للقروض الاخرى المشار اليها اعلاه .

4.2.1 وتنفيذا لهذه القرارات ، تم تعديل سياسة الاقراض برفع سقف الاقتراض للقرض الممتد من 225 بالمائة الى 325 بالمائة من الاكتتاب المدفوع . كما أقر مجلس المديرين التنفيذيين في أواخر العام قواعد منح تسهيل تشجيع التبادل التجاري بين الدول الاعضاء ، حيث اعتمد فيها ، كمعيار للأهلية ، حصول عجز في ميزان العضو التجاري مع بقية الدول الاعضاء مع عدم كفاية موجوداته الاحتياطية وبصرف النظر عن الوضع الكلي لميزان المدفوعات . وبمقتضى هذه القواعد فان التسهيل الجديد يمكن منحه بحد أقصى مقداره 100 بالمائة من الاكتتاب المدفوع ، وذلك ضمن الحد الأقصى الكلي البالغ 400 بالمائة وبأجل يبلغ 4 سنوات . ويخضع التسهيل الجديد لفائدة ميسرة يتراوح معدلها السنوي بين 4.95 بالمائة و 5.85 بالمائة ، أي بسعر فائدة يقل بمقدار 0.25 بالمائة عن اسعار الفائدة على القروض الاخرى التي يمنحها الصندوق ، وذلك تمشيا مع نصوص الاتفاقية القاضية بتيسير اكثر للقروض التي تمول العجز الناجم عن المبادلات العربية . ويسدد القرض الممنوح ضمن التسهيل الجديد على أربعة أقساط متساوية نصف سنوية تبدأ بعد 30 شهرا من سحب القرض أو الدفعة الاولى منه .

وفضلا عن ذلك ، فقد قرر مجلس المحافظين السماح لمن يشاء من الدول الاعضاء بسداد المتبقي من اكتتابها في رأس مال الصندوق ، بغية اتاحة الفرصة لهذه الدول للاستفادة من قروض اكبر حجما تمنح منسوبة الى كامل حصصها في رأس المال بعد تسديدها . على أن تدعى الدول الاعضاء الباقية لتسديد المتبقي من اكتتابها برأس مال الصندوق عندما تصل التزامات الصندوق الى 50 بالمائة من الاكتتاب المدفوع .

5.2.1 وقد كان لهذا القرار أثر فوري على حجم قروض الصندوق ، فاستفادت كل من جمهورية الصومال الديمقراطية ، والمملكة المغربية ، واليمن الجنوبي ، واليمن الشمالي ، من قروض الصندوق منسوبة الى كامل حصصها في رأس المال والتي قامت بتسديدها بالكامل استجابة لقرار مجلس المحافظين . وساهم ذلك في رفع نسبة التزامات الصندوق (القروض المتعاقد عليها ناقصا تسديدات اقساط القروض الممنوحة) الى المدفوع من رأس المال حيث بلغت في نهاية العام 70 بالمائة تقريبا .

6.2.1 ونتيجة لما تقدم ، فقد سجل الصندوق خلال عام 1981 رقما قياسيا في عدد وحجم القروض الممنوحة بالمقارنة بالاعوام السابقة : فقد قدّم الى الدول الاعضاء خلال هذا العام عشرة قروض من جملة واحد وعشرين قرضا تم منحها منذ تأسيس الصندوق . وقد بلغت القيمة الاجمالية لهذه القروض العشرة نحو 79 مليون دينار عربي حسابي ، أي ما يعادل 69 بالمائة من قيمة جميع القروض الممنوحة منذ بداية عمل الصندوق . كما بلغ المسحوب من قروض الصندوق خلال العام نفسه نحو 47 مليون دينار عربي حسابي ، أي ما يعادل 59 بالمائة تقريبا من مجموع السحب على قروض الصندوق منذ بداية اقراضه⁽³⁾ .

7.2.1 وتتكون القروض العشرة الممنوحة خلال عام 1981 من ستة قروض تلقائية بلغت قيمتها نحو 15.5 مليون دينار عربي حسابي سحبت بالكامل ، استفاد منها السودان والصومال والمغرب (قرضان) واليمن الشمالي واليمن الجنوبي⁽⁴⁾ . يضاف الى ذلك قرض تعويضي واحد سحب بالكامل بقيمة 9.8 مليون دينار عربي حسابي منح للمغرب

(3) انظر الجدول رقم (1) في الملحق (أ) .

(4) سحب القرض التلقائي الخاص باليمن الشمالي والبالغ 3.675 مليون دينار عربي حسابي بتاريخ 1982/1/6.

لمواجهة تدهور في ميزان مدفوعاته ناجم عن زيادة طارئة في وارداته الزراعية بسبب سوء المحاصيل . واخيرا ، تم منح ثلاثة قروض لدعم برامج تصحيحية بقيمة اجمالية قدرها نحو 53.5 مليون دينار عربي حسابي ، منها قرضان ممتدان منحا للصومال والمغرب ، والثالث قرض عادي منح لليمن الجنوبي . وقد تم سحب نحو 25.5 مليون دينار عربي حسابي من هذه القروض الثلاثة .

8.2.1 ونتيجة لعمليات الاقتراض خلال العام بلغ العدد الاجمالي للقروض الممنوحة منذ بداية عمليات الاقتراض من الصندوق في منتصف آب (اغسطس) 1978 واحدا وعشرين قرضا ، بقيمة اجمالية قدرها 113.5 مليون دينار عربي حسابي تقريبا . وبلغ المسحوب من هذه القروض نحو 79 مليون دينار عربي حسابي . ومن هذه القروض 14 قرضا تلقائيا بقيمة اجمالية قدرها نحو 29.5 مليون دينار عربي حسابي ، تعادل 26 بالمائة من مجموع قروض الصندوق ، وقرضان تعويضيان بقيمة اجمالية قدرها 14.8 مليون دينار عربي حسابي ، تعادل 13 بالمائة من مجموع القروض ، والباقي عبارة عن خمسة قروض مقترنة ببرامج تصحيحية ، منها ثلاثة ممتدة واثان عاديان بقيمة اجمالية قدرها نحو 69.2 مليون دينار عربي حسابي ، تعادل 61 بالمائة من المجموع⁽⁵⁾ .

9.2.1 ولقد استفاد من قروض الصندوق حتى نهاية عام 1981 ثمانى دول اعضاء هي : السودان وسوريا والصومال ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي ، وذلك وفقا للجدول رقم (2) الوارد في الملحق (أ) . وبالرغم من الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة في الاسواق المالية ، فقد ظلت جداول أسعار الفائدة المعمول بها في الصندوق منذ عام 1978 دون تغيير . ويرجع هذا الى أن الصندوق يهدف لتخفيف اعباء خدمات القروض على اعضائه . ومما يسهل ذلك اعتماد الصندوق في اقراضه للدول المؤهلة للاقتراض منه على موارده الذاتية .

ثالثا : ارساء السياسات الاستثمارية للصندوق

1.3.1 سمحت الدروس المستفادة من خبرة السنوات الماضية للصندوق أن يواصل نهجه في استثمار امواله السائلة بهدف الحفاظ على موارده وتعزيزها لتدبير ما يلزم لمواجهة نفقاته ، ولتمكينه من تحقيق اهدافه . ولقد اولى هذا النهج اهتماما خاصا لثلاثة معايير هي : الأمان والسيولة والعائد . ولقد وفر التزام الصندوق بهذه المعايير في ادارة استثماراته أمانا ضد تقلبات أسعار الصرف بالإضافة الى درجة من السيولة مكنت الصندوق من مقابلة التزاماته تجاه اعضائه وتغطية احتياجاته المختلفة . ولقد حقق العائد الناتج عن هذه الاستثمارات للصندوق نموا مطردا في موارده ، حيث بلغت الاحتياطيات التي كونها الصندوق في نهاية 1981 نسبة تجاوزت الـ 14 بالمائة من رأساله المدفوع . ولقد جرى كل ذلك من منطلق اساسي يجعل الاستثمار اداة تعمل على استقرار الاوضاع النقدية العالمية . ولقد ارسى سياسة الاستثمار قواعد هامة تضمنت جملة من المعايير ، يتعلق أولها بتحديد المؤسسات التي يجري التعامل معها ، والتي يشترط فيها أن تكون ذات سمعة مالية يعتد بها ، وأن يكون لنشاطها انتشار واسع في الاسواق المالية التي يهتم الصندوق بالتعامل فيها . ولقد روعي في هذه المجموعة من المعايير افساح المجال أمام التعاون مع المصارف العربية والمصارف العربية الاجنبية المشتركة دون المساس بالمبادئ العامة . وتعلق المجموعة الثانية من المعايير بالسندات والاوراق المالية التي يتم

(5) انظر تفاصيل القروض الممنوحة في الجدول رقم (3) في الملحق (أ) والى الشكل رقم (3) في الملحق (ج) .

الاستثمار فيها ، بما يضمن سلامة الاستثمارات وتوفير السيولة المطلوبة، مع تحقيق العائد الأمثل . أما المجموعة الثالثة من المعايير فتتعلق بنسب توزيع استثمارات الصندوق من العملات المختلفة مع مراعاة التوزيع الجغرافي .

2.3.1 واسهاما من الصندوق في دعم دور حقوق السحب الخاصة في التعامل النقدي الدولي ، فقد قام باستثمار جانب من موارده في أصول مقومة بهذه الوحدة الحسابية ، محققا بذلك حماية اكبر لجزء من رأسماله من تقلبات أسعار الصرف . وفضلا عن هذه الاعتبارات فقد أصبح الصندوق واحدا من المؤسسات القليلة في العالم التي تتمتع بمرتبة الحائزين الآخرين لحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي ، الأمر الذي يعطيه الحق في التعامل بها بحرية مع تلك المؤسسات ومع اعضائه من الدول ، ومع بقية اعضاء صندوق النقد الدولي .

3.3.1 وفي ضوء ما تقرره اتفاقية الصندوق في أن يقوم بتقييم مكونات ميزانيته بوحدات من الدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات حقوق سحب خاصة كما يعرفها صندوق النقد الدولي ، فإن المحافظة على أصول الصندوق المقومة بالدينار العربي الحسابي يعد احد العوامل المهمة التي تؤخذ في الاعتبار عند ادارة محفظته المالية . وكما هو معروف ، كانت مكونات السلة التي تشكل منها حقوق السحب الخاصة ست عشرة عملة ، تم تقليصها في أول عام 1981 الى العملات الخمس الرئيسية في العالم . يضاف الى ذلك ، أن أسعار الفائدة على الاستثمارات بعملات السلة الجديدة هي الاسعار نفسها التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد سعر الفائدة على وحدات حقوق السحب الخاصة . ولقد يسّر هذا التطور على الصندوق في عام 1981 توزيع استثماراته على العملات المختلفة ، بما يتواءم مع عناصر سلة وحدات حقوق السحب الخاصة ووفقا للنهج الذي انتهجه في السنوات الماضية ، بغرض تضيق صافي الفروق الناجمة عن تحويل أرصدة الاصول والخصوم والمعاملات من العملات المستخدمة الى وحدات الدينار العربي الحسابي . ويقوم الصندوق بتغيير توزيع استثماراته على العملات المختلفة ، تجاوبا مع الظروف السائدة في الأسواق العالمية في ضوء اسبقيات وضوابط سياسته الاستثمارية . وبغرض تحقيق هدف الصندوق في نمو الاسواق المالية العربية ، ولتطوير المؤسسات العربية العاملة في هذه الاسواق ، ولزيادة اهمية العملات العربية في المعاملات المالية ، يحتفظ الصندوق بجزء من أرصدة محفظته الاستثمارية على شكل عملات عربية مختلفة ، بالرغم من أن هذه العملات لا تدخل في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة .

4.3.1 ولقد شهد عام 1981 تذبذبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسية في الاسواق العالمية ، وانخفاضا ملحوظا في قيم السندات والاسهم ، الأمر الذي يعكس الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة والتكهانات باستمرار حالة الركود التي تسود الاقتصادات الرئيسية ، مما خلق صعوبات حمة في ادارة محفظة الصندوق . لكن التكوين الجديد المبسط لسلة حقوق السحب الخاصة قد شجع عددا اكثر من المصارف العالمية على تقبل الودائع المقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة . وأدى هذا الوضع الى تنافس بين المصارف ، الأمر الذي مكّن الصندوق من ايداع جزء من أرصدة محفظته في هذا النوع من الودائع بشروط مجزية ، بعد أن كان الاستثمار في هذه الحقوق مدعاة للتعقيد بحكم قلة عدد المصارف التي تتعامل بهذه الحقوق قبل تكوينها الجديد المبسط .

رابعاً : انجاز متطلبات اقامة نظام عربي لتسوية المدفوعات

1.4.1 اعراباً عن الرغبة الجماعية في ارساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي في الوطن العربي ، حرصت الاتفاقية المنشئة للصندوق على أن تضع القيام بدور رئيسي في تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء بين الأهداف التي يسعى الصندوق الى تحقيقها ، على أن تتم التسوية بالصورة التي تحقق تعزيز حركة التبادل التجاري العربي . وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف نصت الاتفاقية على أن تخصص كل من الدول الاعضاء نسبة قدرها اثنان بالمائة من قيمة الحصص التي تكتتب بها في رأس مال الصندوق بالعملة الوطنية ، بصرف النظر عن قابليتها للتحويل . ويقوم الصندوق بتخصيص ما يكفي من تلك الموارد المدفوعة بعملة الدول الاعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لاغراض التسوية وذلك في اطار حساب خاص يفتح لهذا الغرض ووفقاً للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين .

2.4.1 ولقد واصلت ادارة الصندوق في سنة 1981 اهتمامها ، الذي بدأته منذ منتصف عام 1977 ، بدراسة كيفية وضع نصوص الاتفاقية ، التي تعبر عما التزمت به الدول الاعضاء سلفاً بشأن اقامة نظام لتسوية المدفوعات الجارية فيما بينها ، موضع التطبيق . فعمقت الابحاث ، ونوقشت في زيارات ميدانية جملة من التجارب الاقليمية في امريكا الوسطى والجنوبية ، وكان من شأن تلك الزيارات أن توضح الكثير من الجوانب النظرية والعملية ، وخصوصاً ما ينتظر أن يتطور اليه نظام لتسوية المدفوعات تحت ظروف مشابهة لظروف الوطن العربي . واستطاع الجهاز الفني للصندوق ، من خلال مختلف الدراسات والزيارات والاجتماعات الدولية ، تقييم التجارب المعاصرة في مجال تسوية المدفوعات ، وأوجه نشاطها ، وما تقابله من نجاح أو تواجهه من مشاكل .

3.4.1 وفي ضوء ذلك استهدفت القواعد المقترحة توفير حد أدنى من التسهيلات الائتمانية ، بما يتيح الفرصة للاستفادة من موجودات الصندوق من العملات الوطنية ، التي بقيت بدون استخدام منذ بداية نشاط الصندوق وحتى الآن ، وذلك في تدعيم التبادل التجاري بين الدول العربية . وبالإضافة الى ذلك روعي أن تشمل القواعد الاساسية ما يكفل امكانية تطوير النظام المقترح مستقبلاً ، في ضوء التجربة العملية للدول المشاركة في تطبيقه ، وبما يكفل قدراً اكبر من التسهيلات اللازمة لتحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء .

4.4.1 وقد عرض الأمر على مجلس محافظي الصندوق في اجتماعه السنوي في أبوظبي في نيسان (ابريل) 1981 . وأصدر المجلس قراراً باحالة مشروع القواعد الاساسية لحساب تسوية المدفوعات الى محافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية لدراسته وتقديم نتائج ذلك للصندوق ليتم عرضها على الاجتماع السادس لمحافظي الصندوق في عام 1982 . وتنفيذاً لذلك ، عرض الموضوع على اجتماع محافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية بتونس في آب (اغسطس) 1981 . وتم في الاجتماع الاتفاق على تشكيل لجنة من بعض السادة المحافظين وعدد من الخبراء العرب واعضاء الجهاز الفني للصندوق لدراسة المشروع المقدم من الصندوق في ضوء الملاحظات والمقترحات البديلة التي قدمتها بعض الدول الاعضاء ، ولوضع مشروع محدد بشأن ترتيبات تسوية المدفوعات بين الدول العربية .

5.4.1 اجتمعت اللجنة المشار اليها بمقرر الصندوق في أبو ظبي في كانون الاول (ديسمبر) 1981 ، حيث تم التوصل الى عدد من التوصيات بشأن اعداد مشروع محدد لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية ومن المقرر أن تعرض نتائج اجتماعات اللجنة على اجتماع استثنائي لمحافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية ، يعقد في مدينة الكويت في نيسان (ابريل) 1982 ، وذلك تمهيدا للعرض على اجتماع محافظي الصندوق في نيسان (ابريل) من العام نفسه .

خامسا : وضع وتدعيم مناهج المعونة الفنية للدول الاعضاء في المجالات النقدية والمصرفية

1.5.1 رأت ادارة الصندوق ، في وقت مبكر من تاريخه ، ضرورة تقديم معونات فنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الاعضاء ، كوسيلة يستخدمها الصندوق لتحقيق أهدافه . ولقد شهد عام 1981 استكمالا واستمرارا لبرنامج المعونة الفنية الذي بدأ العمل به منذ سنة 1980 . ولقد أخذ في الاعتبار عند اعداد هذا البرنامج أمور عديدة تشمل ضرورة التدرج في فعاليات المعونة الفنية ، بحيث تأخذ في أمد قريب اشكالا منتظمة ومتنامية ، وكما تشمل الارتباط بين اشكال المعونة الفنية التي يجري تقديمها وبين أهداف الصندوق ومدى خدمتها لاحتياجاته في مجال جمع البيانات الاحصائية من الدول الاعضاء . وقد تمت مراعاة توفير اشكال متطورة من المعونة الفنية التي تنمي التعاون بين الصندوق والمؤسسات العربية والاقليمية والدولية الاخرى . ولقد اعطى البرنامج اهتماما خاصا للتدريب بأنواعه المختلفة باعتباره من اكثر المجالات مساندة لنشاط الصندوق . ويهدف الصندوق في ذلك الى رفع كفاءة الفنيين في الاجهزة النقدية العربية ، بتدريبهم على اعداد البيانات وفقا للاطر والمفاهيم التي يتبناها الصندوق . وبالإضافة الى ذلك ، فإن برنامج المعونة يستهدف تحسين أساليب ادارة الموجودات الاجنبية ، وتطوير الاسواق المالية العربية ، وتوفير الخبرات الفنية التي تحتاج اليها الاجهزة النقدية في الدول الاعضاء لتقديم المشورة في مواضيع معينة ، أو للقيام بأعمال معينة لفترات محددة .

2.5.1 وكان من أول انجازات هذا البرنامج اقامة ندوة عن ميزان المدفوعات عقدت في كانون الثاني (يناير) 1981 . وفي طور الاعداد لهذه الندوة ، التي شارك فيها خمسة وعشرون فنيا من خمس عشرة دولة عضو ، تمت ترجمة دليل ميزان المدفوعات الذي سبق أن وضعه صندوق النقد الدولي الى اللغة العربية . ولقد عنيت الندوة بدراسة الاطار العام لميزان المدفوعات والمفاهيم المتعلقة به ، والصعوبات التي تجابه الفنيين في الدول الاعضاء في جمع بيانات موازين مدفوعاتها .

3.5.1 وتنفيذا لبرنامج المعونة الفنية قام الصندوق خلال عام 1981 بتنظيم ندوة عن ادارة الموجودات الاجنبية وتحليل ائتمان المصارف . وتم عقد هذه الندوة في مقر الصندوق بمدينة أبو ظبي ، وشارك فيها مندوبون عن معظم المصارف المركزية والسلطات النقدية وبعض المؤسسات المصرفية الرسمية في الدول الاعضاء . ولقد بلغ عدد المشتركين في هذه الندوة نحو ستة وعشرين مشتركا . كما ساهم الجهاز الفني في الصندوق في الندوة بالاشتراك مع بعض الخبراء من المؤسسات الدولية والبيوت الاستشارية .

4.5.1 كذلك اتاح الصندوق الفرصة لواحد وعشرين من موظفي الصندوق الوطني للتنمية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية للتدريب في مؤسسات مماثلة في الجمهورية التونسية لفترة ثلاثة شهور لكل منهم . وبالإضافة الى ذلك ، قام الصندوق بتدريب ثمانية من

موظفي مصرف اليمن في اليمن الجنوبي ، منهم سبعة تلقوا تدريبهم على الاعمال المصرفية لدى المصرف المركزي الاردني ومصرف سوريا المركزي ، وواحد تلقى تدريباً في صندوق النقد العربي ولدى احد المصارف التجارية في دولة الامارات العربية على أساليب التعامل في أسواق صرف العملات .

5.5.1 وتحقيقاً لاحدى غايات برنامج المعونة الفنية في رفع مستوى الاداء في المؤسسات المالية والنقدية للدول الاعضاء ، قام الصندوق ، تلبية لاحتياجات الصندوق الوطني للتنمية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية واستكمالاً للتدريب الذي وفره لموظفيه ، بالمساهمة في كلفة شراء بعض الاجهزة الكهربائية المكتبية لتلك المؤسسة . كما قام الصندوق في مجال الدراسات ، بالتعاقد مع خبير عربي للقيام باعداد دراسة عن « أساليب الادارة المالية العامة وأنظمة المحاسبة الحكومية المطبقة في الدول العربية الاعضاء في صندوق النقد العربي » ، هدفها توفير مرجع متجانس ومنسق لاساليب الادارة المالية العامة ولأنظمة المحاسبة الحكومية في الدول الاعضاء يساعد على فهم الاوضاع المالية التي تعكسها حسابات الموازنات الجارية وموازنات التنمية وميزانيات مؤسسات القطاع العام الاقتصادية - ان وجدت - والتداخل الموجود بين هذه المكونات ، وتحديد طبيعة العلاقة بين ما سبق والحسابات المصرفية للحكومة ومؤسساتها كما تظهرها أرقام الجهاز المصرفي في الدولة المعنية .

ويتوقع الصندوق أن تساعد هذه الدراسة عند اكمالها ، في وضع تصور واضح للبرامج المالية وبرامج اصلاح الاقتصاد التي يضعها جهازه الفني أو يتفق عليها مع الدول الاعضاء تنفيذاً لاغراضه التي نصت عليها اتفاقية الصندوق .

وللاستفادة من تعاون الخبرات العربية في اعداد الدراسات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق وبغرض توفير مرجع ميسر للطاقت البشرية العربية في الميادين تستفيد منه ايضاً المؤسسات النقدية والمالية في الدول الاعضاء عند ظهور الحاجة لذلك ، يعد الصندوق حالياً قائمة باسماء واختصاصات وعناوين الخبراء العرب العاملين في ميدان الصيرفة عموماً والصيرفة المركزية بصفة خاصة ، وفي مجالات السوق النقدية والمالية .

6.5.1 وكتعبير عن حرص الصندوق على توفير الموارد المالية اللازمة لمقابلة متطلبات برامج المعونة الفنية ، تم تخصيص مبالغ متزايدة في احتياطياته لهذا الغرض : فارتفعت من 2 مليون دينار عربي حسابي في عام 1979 لتبلغ 2.25 مليون دينار عربي حسابي في عام 1980 ، بنسبة 13 بالمائة وتبلغ 3 مليون دينار عربي حسابي عام 1981 بنسبة نحو مقدارها 33 بالمائة .

سادساً : ارساء دور الصندوق في دعم منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك والتعاون معها

1.6.1 حرص الصندوق خلال عام 1981 على استمرار وزيادة التعاون والتنسيق مع جامعة الدول العربية والمنظمات العربية الأخرى التي تعمل في المجالات النقدية والمالية ، وذلك تنفيذاً لنصوص وروح اتفاقيته التي تجعل من هذا التعاون وسيلة من وسائل دعم العمل العربي المشترك بصفة عامة ، والعمل العربي الاقتصادي المشترك بصفة خاصة . وقد ارتكزت فلسفة الصندوق في هذا المجال على أربعة أسس هي :

- أ - المشاركة في الاجتماعات التي تدعو لها المنظمات الاقتصادية العربية في كل ما يتصل باغراض الصندوق ، سواء اكانت الاجتماعات دورية أم فنية يتطلب عقدها الاوضاع الاقتصادية السائدة .
- ب - المبادرة بالتأكيد على وتوجيه النظر الى أهمية التعاون والتنسيق في كل ما يتصل بالاهداف والوسائل المشتركة مع المنظمات العربية المتخصصة .
- ج - تدعيم كل مبادرة أو اتجاه يحقق مزيدا من التنسيق في النشاطات النقدية والمالية التي تساهم في ارساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي ، الأمر الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول العربية .
- د - التنسيق والتعاون مع المنظمات العربية في الامور الفنية والمشاركة بالرأي في المسائل المتصلة بنشاطات الصندوق .

وفي اطار هذه الفلسفة واستمرارا لدور الصندوق في تأكيد وتطوير العمل العربي المشترك من خلال أساليب التعاون والتنسيق ، شارك الصندوق في عدد من المؤتمرات واللجان التي نظمتها المؤسسات العربية ، كما استمر في حضور اجتماعات كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمات العربية المتخصصة واتحاد المصارف العربية بالإضافة الى استمرار مساهمته في لجنة التنسيق بين الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة .

2.6.1 ولقد حرص الصندوق على استمرار مساهمته في الاجتماعات الفنية التي تعقد على مستوى اقليمي ، وخاصة اجتماعات المصارف المركزية والسلطات النقدية العربية ، وذلك ايمانا منه بدعم وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه منذ عام 1979 بخصوص أهمية عقد اجتماع سنوي لمحافظة المصارف المركزية العربية ورؤساء السلطات النقدية المماثلة ، يسبق الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغرض تنسيق مواقف الدول الاعضاء في مواجهة القضايا التي تطرح في هذا الاجتماع ، الأمر الذي يحقق المصالح المشتركة للدول العربية ويسهم في حل المشكلات النقدية العالمية .

3.6.1 هذا وقد تولى الصندوق ومنذ عام 1980 ، وبالتعاون مع الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ورئيس الاجتماع السنوي لمحافظة المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية اعداد جدول أعمال الاجتماع السنوي ، حيث يقوم الصندوق بمهمة الأمانة العامة لاجتماعات محافظي المصارف المركزية العربية ، طبقا لما قرره القواعد الاجرائية لهذه الاجتماعات . وبناء على ذلك قام الصندوق بالتحضير والاعداد لانعقاد الاجتماع السادس لمحافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية الذي انعقد بتونس خلال 1981/8/29-28 . وقد تضمن جدول الاعمال عدة موضوعات من بينها موضوعان مهمان تقدم بهما الصندوق هما : مشروع القواعد الاساسية لحساب تسوية المدفوعات بين الدول العربية ، وتصور الصندوق عن صور ومراحل التكامل النقدي العربي .

ومما يذكر في هذا المجال أن مجلس محافظي الصندوق كان قد قرر في اجتماعه الخامس في أبوظبي في نيسان (ابريل) عام 1981 ، احالة هذين الموضوعين لمحافظي المصارف المركزية لدراستهما .

4.6.1 حضر اجتماع محافظي المصارف المركزية بتونس في آب (اغسطس) 1981 وفد من الصندوق برئاسة رئيس الصندوق . وقد أصدر الاجتماع القرار رقم (4) بشأن القواعد الاساسية لحساب تسوية المدفوعات الجارية . وتضمن هذا القرار تشكيل لجنة لدراسة

مشروع الصندوق الخاص بهذه القواعد والمشار إليها في القسم الرابع والتي تتكون من أعضاء المكتب الدائم لمحافظة المصارف المركزية ومن أعضاء في الصندوق ومن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمديرين التنفيذيين لبعض الدول العربية في البنك الدولي وفي صندوق النقد الدولي ورئيس وأمين اتحاد المصارف العربية بالإضافة الى بعض الخبراء من المصارف المركزية العربية . وقد نص القرار ايضا على قيام اللجنة باعداد تقرير حول موضوع تسوية المدفوعات بين الدول العربية يعرض على اجتماع استثنائي لمحافظة المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية يعقد في الربع الاول من عام 1982 لكي يكون رأيهم معدا لعرضه على مجلس محافظي صندوق النقد العربي في اجتماعه في نيسان (ابريل) 1982.

5.6.1 وقد اجتمعت اللجنة المذكورة بمقر الصندوق في أبو ظبي خلال 5-6/12/1981 برئاسة الدكتور محمد سعيد النابلسي ، رئيس الاجتماع السادس لمحافظة المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية في الدول العربية ومحافظ البنك المركزي الاردني . وقد أعد الصندوق بناء على اجتماع هذه اللجنة مشروعاً بالقواعد الاساسية لحساب تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية . وفيما يتعلق بموضوع صور ومراحل التكامل النقدي العربي ، تقدم الصندوق بمذكرة ناقشها محافظو المصارف المركزية خلال اجتماعهم بتونس في آب (اغسطس) 1981 ، كما سيأتي تفصيله فيما بعد .

6.6.1 هذا وقد اشترك الصندوق في الدراسات النهائية التي اجريت لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية الجديد في صيغته النهائية ، الامر الذي استدعى حضور الصندوق بعض اجتماعات لجنة ممثلي الدول العربية التي عقدت على مدار عام 1981 بتونس لمناقشة المشروع . كذلك اسهم الصندوق ، ممثلاً برئيسه ، في أعمال اللجنة التي ضمت سبع منظمات عربية والتي دعاها الأمين العام للجامعة العربية للاجتماع لمناقشة الصيغة النهائية للمشروع المذكور بتونس يومي 26 و 27/9/1981 . وقد نوقش في هذا الاجتماع الفصل السادس من المشروع المتعلق بعلاقة الجامعة العربية بالمنظمات العربية المتخصصة .

7.6.1 كما شارك الصندوق في جميع اجتماعات لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية التي انعقدت عام 1981 ، سواء كانت هذه الاجتماعات للجنة الفنية المنبثقة عن لجنة التنسيق والتي انعقدت في 18/9/1981 ، أو في الاجتماعين العاشر والحادي عشر للجنة التنسيق نفسها والذي عقد اولهما بتونس في 20-21/5/1981 ، وثانيهما في عمان/ الاردن في 5-6/11/1981 . وقد ساهم الصندوق من خلال هذه الاجتماعات ، في محاولات التنسيق بين المنظمات العربية ، الامر الذي يدعم العمل الاقتصادي العربي المشترك .

كذلك حضر الصندوق اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثلاثين الذي عقد خلال الفترة 23-28/2/1981 بتونس ، وفي دور انعقاده الحادي والثلاثين في 1/9/1981 . كما شارك الصندوق في اجتماع اللجنة المالية والنقدية بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي عقد خلال الفترة 1-3/9/1981 في عمان/ الاردن .

8.6.1 قام الصندوق ايضا ، وبالتعاون والتنسيق مع الادارة الاقتصادية في الامانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، بوضع التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1981. وقد عرض هذا التقرير على الاجتماع السادس لمحافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية المشار اليه . ومن بين القرارات التي أصدرتها ، القرار رقم (10) الذي اثنى على الجهد العلمي الكبير الذي

بذل في اعداد التقرير وكلف الصندوق بطبع التقرير ونشره على أوسع نطاق . وقد قام الصندوق فعلا بذلك . كذلك بدأ الصندوق في أواخر عام 1981 ببذل الجهود للاعداد للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1982 ، حيث اعد لاجتماع عقد في مقره في أبو ظبي مع ممثلي الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للائتماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، لبحث الاسس التي سوف تراعى في اعداد التقرير المذكور عن السنة القادمة على نحو أكثر تطورا .

9.6.1 وقد ساهم الصندوق في بعض الاعمال التي تقوم بها الأمانة العامة في نطاق العمل العربي الاقتصادي المشترك وذلك من خلال اشتراك بعض كبار خبراءه في تحضير مشروع الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، وفي اعداد وتقديم بعض الدراسات التي طلبتها لجنة التنسيق ، وفي الاشتراك مع الجانب العربي للجنة المالية للحوار العربي الاوربي والتي عقدت اجتماعين أولهما خلال الفترة 1981/10-5 و ثانيهما خلال الفترة 1981/9/25-22 .

سابعا : انجاز الدراسات اللازمة لتطوير الاسواق المالية العربية

1.7.1 ان عمل الصندوق خلال عام 1981 في مجال تطوير الاسواق المالية العربية ، سعي وراء انجاز ما استهدفته اتفاقيته في هذا الموضوع ، هو تأكيد وتطوير لاتجاهات العمل وأساليبه في السنوات الماضية ، الهادفة الى التكامل الاقتصادي بشكل عام والتكامل النقدي والمالي بشكل خاص .

ولقد اهتم الصندوق بقضية تطوير الاسواق المالية العربية في وقت مبكر بعد بدء نشاطه . وذلك لأن هذا الامر كان موضع اهتمام الدول العربية منذ تصحيح أسعار النفط بنهاية عام 1973 وبداية عام 1974 ، وكذلك موضع اهتمام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . ويبدو ذلك واضحا من محاولات بعض الدول العربية في انشاء أو تطوير أسواق مالية محلية بغرض الاستفادة من الفرص المتاحة نتيجة ظهور الفوائض النفطية . وفي ضوء جهود الصندوق وبقية منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك ، قرر محافظو المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية في اجتماعهم في عمان (الاردن) في حزيران (يونيو) عام 1978 تشكيل لجنة من محافظي ثماني دول عربية بالاشتراك مع ممثلين عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية لدراسة أوضاع الاسواق المالية العربية القائمة واسلوب تطويرها بما يكفل ازالة المعوقات امام انسياب رؤوس الاموال العربية . وقد شارك الصندوق بنشاط في اجتماعات اللجنة منذ ذلك الحين . ولقد أعدت اللجنة الفنية تقريرا عرض على الاجتماع الرابع لمحافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية المنعقد في طرابلس (ليبيا) في ايلول (سبتمبر) عام 1979 . وقد اتخذ المحافظون قرارا برفع توصية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بالموافقة على التقرير كإطار عام للعمل على تطوير الاسواق المالية العربية وبتولي صندوق النقد العربي مسؤولية اتخاذ ما يلزم لوضع الدراسات والاجراءات التي تساهم في تنفيذ التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة الفنية .

وجاءت توصية محافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية منسجمة مع دور ومسؤولية الصندوق في تطوير الاسواق المالية العربية كما نصت على ذلك اتفاقية . ومنذ ذلك الحين ، انجز الصندوق عددا من المهام الاساسية في تطوير الاسواق المالية العربية ، نذكر منها وضع استراتيجية لمدة ثلاث سنوات (1980-1982) لخطة عمل الصندوق في مجال تطوير الاسواق المالية العربية ، وقد تضمنت هذه الاستراتيجية خمسة عناصر رئيسية هي :

- أ - تقديم المعونة الفنية ودعم وتطوير الاسواق المالية المحلية .
- ب - ربط الاسواق المالية العربية .
- ج - تنشيط سوق اقليمية عربية للاوراق المالية .
- د - تحسين المناخ الاستثماري في الدول الاعضاء .
- هـ - دعم وتطوير دور المصارف والمؤسسات المالية العربية في المجال الدولي والاقليمي .

2.7.1 بلور الصندوق الخطوط الرئيسية لخطة العمل في تنفيذ هذه الاستراتيجية ، وأعد ورقة عمل تضمنت ، بالاضافة الى الخطوط الرئيسية لخطة عمل الصندوق في مجال تطوير الاسواق المالية العربية ، موجزا لأهم التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة الفنية . وقد قدم الصندوق ورقة العمل هذه الى اللجنة الرباعية المكونة من الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية ، ورئيس اللجنة السباعية لمحافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية ، ورئيس صندوق النقد العربي ، ورئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، التي عقدت اجتماعا بالدوحة (قطر) في شباط (فبراير) عام 1980 . وقد ناقشت اللجنة ورقة العمل وأيدت الدراسات المقترحة وطلبت من الصندوق تقديم مذكرة تبين فيها اهم التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة الفنية والتي يمكن وضعها موضع التطبيق من قبل الدول الاعضاء دونما حاجة الى المزيد من دراسات ومسح .

وبالفعل قام الصندوق باعداد المذكرة وتقديمها الى الاجتماع الخامس لمحافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية المنعقد بالرياض في ايلول (سبتمبر) عام 1980 . وباشر الصندوق بتنفيذ خطة عمله في مجال تطوير الاسواق المالية العربية بوضع هيكل تأشيري لمهام البعثات التي تقوم بمسح ودراسة القطاع المالي بهدف تطويره . وقد انجز الصندوق بعض الدراسات اللازمة لتطوير الاسواق المالية العربية وما زال يبذل جهدا كبيرا في دعم وتطوير الاسواق المالية العربية .

ثامنا : انجاز الدراسات اللازمة لاقامة التنظيمات الاساسية للتكامل النقدي العربي

1.8.1 كان من الطبيعي أن يبدأ الصندوق منذ انشائه بدراسة الاسس النظرية والتطبيقات العملية في مجال التكامل النقدي ، لكي يمكن وضع الخطط اللازمة للوصول الى الاهداف التي نصت عليها اتفاقية الصندوق في هذا المجال . ولهذا فقد اتجهت جهود الجهاز الفني منذ بداية عمله في عام 1977 الى النظر في تلك المسائل بما تستحقه من عناية .

2.8.1 ونظرا لتشعب موضوع التكامل النقدي وتعدد الآراء في تكوينه وصوره ومراحله ، فقد تم اعداد ندوة عن « متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي » ، عقدت خلال 24 - 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 1980 بمقر الصندوق ، وأسهم فيها نخبة من الاقتصاديين العرب والاجانب بجانب خبراء الصندوق . ونشرت أبحاث الندوة ومناقشاتها في كتاب وزع على المهتمين بالموضوع .

3.8.1 وبالإضافة للدراسات التي تمت داخل الصندوق ، فقد تم تكليف احد الخبراء الاجانب باعداد دراسة عن « تنسيق أسعار الصرف بين البلدان العربية والدينار العربي الحسابي » ، قدمت للصندوق في نيسان (ابريل) 1981 . ولقد تناول الجهاز الفني للصندوق هذه الدراسة بالمناقشة المستفيضة مع كاتبها خلال عديد من الاجتماعات . وتمخضت تلك المناقشات عن آراء جديدة وتعديلات وبدائل استدعت ادخالها في الدراسة الاصلية . ولقد تمت اعادة كتابة الدراسة بناء على مناقشات الجهاز الفني ومقترحاته .

4.8.1 وبناء على تلك الدراسات ، قام الصندوق بتقديم مذكرة عن صور ومراحل التكامل النقدي العربي الى اجتماع محافظي المصارف المركزية العربية الذي عقد في تونس في آب (اغسطس) 1981 . وتضمنت المذكرة بعض المراحل المقترحة للعمل في مجال التكامل النقدي العربي ، دون ارتباط بتاريخ زمنية محددة ، ولكن بمدى التقدم في تحقيق أهداف كل مرحلة . ولقد وافق محافظو المصارف المركزية على ذلك التصور المرحلي وأسلوب العمل في مجال التكامل النقدي العربي طبقا للأسس العامة الواردة في مذكرة الصندوق .

5.8.1 وبالإضافة الى ذلك فقد قام الصندوق بمجهود كبير في دراسة وتقديم المقترحات الخاصة بالقواعد الاساسية لنظام تسوية المدفوعات العربية ، كما هو مفصل في الجزء الرابع . كما قام بدور كبير في مجال دراسة تطوير الاسواق المالية العربية وتكاملها ، كما هو مفصل في الجزء السابع . ويقوم الصندوق حاليا بدور بارز في مجال التنسيق والتعاون النقدي والمالي بين الدول العربية من خلال قيامه بمهمة أمانة اجتماعات محافظي المصارف المركزية والسلطات النقدية العربية ، كما هو مبين في الجزء السادس .

القسم الثاني

الأوضاع المالية للصندوق

تعكس البيانات الحسابية الختامية المركز المالي للصندوق كما في 1981/12/31 ، ونتائج العمليات للسنة المنتهية بذلك التاريخ مقارنة بالمركز المالي ونتائج العمليات للسنة 1980 .

اولا : موارد الصندوق المالية

رأس المال

1.1.2 بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1981 ، فقد تم خلال النصف الثاني من السنة المالية 1981 مطالبة الدول الاعضاء بسداد باقي حصصها (48%) في رأس المال المصرح والمكتتب به ، وبذلك يصبح اجمالي رأس المال المقرر دفعه مساويا لرأس المال المصرح والمكتتب به والبالغ 263,000,000 دينار عربي حسابي .

2.1.2 بلغت قيمة رأس المال المدفوع 151,370,000 دينار عربي حسابي كما في 1981/12/31 ، مقارنة بقيمة المساهمة المدفوعة حتى 1980/12/31 والبالغة 131,546,000 دينار عربي حسابي ، وتمثل الزيادة وقدرها 19,824,000 دينار عربي حسابي سداد بعض ذمم الدول الاعضاء المستحقة عن رأس المال المطالب به خلال السنة .

3.1.2 يتضمن رأس المال غير المدفوع والبالغ 111,630,000 دينار عربي حسابي كما في 1981/12/31 ما نسبته 100% من حصة فلسطين ، حيث أصدر مجلس المحافظين قراره رقم (7) لسنة 1978 بتأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأس المال الى حين تمكنها من الاستفادة من أوجه نشاط الصندوق . كما يتضمن ما نسبته 73% من حصة جمهورية مصر العربية ، وهي النسبة التي استدعت من رأس المال بعد تجميد عضويتها .

الاحتياطيات

4.1.2 بلغ اجمالي الاحتياطيات في نهاية السنة المالية 1981 ، 18,904,000 دينار عربي حسابي ، مقارنة باجمالي الاحتياطيات كما في 1980/12/31 والبالغ 13,645,000 دينار عربي حسابي .

ثانيا : القروض

1.2.2 بلغ اجمالي القروض المقررة من الصندوق للدول الاعضاء 113,428,000 دينار عربي حسابي كما في 1981/12/31 ، بالمقارنة باجمالي القروض كما في 1980/12/31 والبالغ 34,812,500 دينار عربي حسابي ، وقد بلغ مجموع القروض التلقائية المقدمة من الصندوق خلال السنة المالية 1981 ، 15,405,000 دينار عربي حسابي سحب منها 11,730,000 دينار عربي حسابي ، كما قدم الصندوق قرضا عاديا واحدا بلغت

قيمته 8,820,000 دينار عربي حسابي ، سحب منه 4,900,000 دينار عربي حسابي ، وكذلك قدم الصندوق قرضا تعويضا واحدا بلغت قيمته 9,800,000 دينار عربي حسابي تم سحبه بالكامل ، كما بلغ مجموع القروض الممتدة المقدمة من الصندوق خلال السنة المالية 1981، 44,590,000 دينار عربي حسابي ، سحب منها 20,525,000 دينار عربي حسابي .

2.2.2 ويتم سداد القروض التلقائية والتعويضية بأربعة أقساط نصف سنوية متساوية خلال فترة أقصاها ثلاث سنوات ، يسدد القسط الاول بعد 18 شهرا من تاريخ السحب . أما القرض الممتد فيتم سداؤه بأربعة أقساط نصف سنوية متساوية خلال فترة أقصاها سبع سنوات ، ويسدد القسط الاول بعد 66 شهرا من تاريخ سحب الدفعة الاولى . أما القرض العادي ، فيتم سداؤه بأربعة أقساط نصف سنوية متساوية خلال فترة أقصاها خمس سنوات ، ويسدد القسط الاول بعد 48 شهرا من تاريخ سحب الدفعة الاولى .

3.2.2 وقد أحستبت الفوائد ورسوم الخدمات ورسوم الالتزام على القروض بذات الاسس المتبعة سابقا ، والتي تمثل اسعارا ميسرة عند مقارنتها بأسعار الفوائد والرسوم السائدة في الاسواق المالية العالمية .

ثالثا : الميزانية

1.3.2 بلغ مجموع الاصول 283,834,000 دينار عربي حسابي بتاريخ 1981/12/31 بالمقارنة بمجموع الاصول بتاريخ 1980/12/31 والبالغ 154,007,000 دينار عربي حسابي ، وقد بلغت الارصدة النقدية لدى البنوك والاستثمارات الاخرى والودائع لاجل والسندات في نهاية السنة المالية 1981 نسبة 31.34% من اجمالي الاصول ، أي مبلغ 88,964,000 دينار عربي حسابي ، أما الودائع لدى البنوك المركزية للدول الاعضاء فتشكل نسبة 1.84% من اجمالي الاصول ، أي مبلغ 5,226,000 دينار عربي حسابي ، وتكون ذمم الدول الاعضاء (بما في ذلك حصة فلسطين) نسبة 39.33% من اجمالي الاصول أي مبلغ 111,630,000 دينار عربي حسابي ، ويمثل المدينون والفوائد المستحقة نسبة 1.21% أي مبلغ 3,425,000 دينار عربي حسابي ، وتشكل القروض المسحوبة نسبة 24.20% أي مبلغ 68,674,000 دينار عربي حسابي ، والنفقات الرأسالية (مشروع مبنى المقر الدائم للصندوق) نسبة 1.82% أي مبلغ 5,178,000 دينار عربي حسابي ، وكذلك بلغ صافي الاصول الثابتة 0.26% أي مبلغ 737,000 دينار عربي حسابي . ومن ناحية أخرى ، يمثل رأس المال والاحتياطيات نسبة 99.32% من اجمالي الخصوم ، أي مبلغ 281,904,000 دينار عربي حسابي ، بينما بلغت نسبة الدائون 0.68% أي مبلغ 1,930,000 دينار عربي حسابي .

رابعا : الدخل والانفاق

1.4.2 بلغ اجمالي دخل الصندوق عن السنة المالية المنتهية في 1981/12/31 مبلغ 10,247,000 دينار عربي حسابي ، مقارنا باجمالي الدخل عن السنة المنتهية في 1980/12/31 ، وقدره 11,924,000 دينار عربي حسابي . ويرجع سبب انخفاض اجمالي الدخل بما يعادل 1,677,000 دينار عربي حسابي الى زيادة حجم القروض الممنوحة للدول الاعضاء والتي زادت عن ستة أضعاف مجموع القروض المقدمة خلال 1980 ، وبالتالي

فقد زادت ايرادات القروض بما يعادل 1,810,000 دينار عربي حسابي ، حيث بلغت 2,764,000 دينار عربي حسابي خلال 1981 ، مقارنة بايرادات 1980 البالغة 954,000 دينار عربي حسابي . وبلغت الايرادات الاخرى 363,000 دينار عربي حسابي يمثل معظمه ما تبرعت به دولة الامارات العربية المتحدة لتغطية ايجار مقر الصندوق ونفقات مجلس المحافظين .

اما مجموع النفقات عن السنة المالية المنتهية في 1981/12/31 ، فقد بلغت 2,991,000 دينار عربي حسابي ، مقارنة بنفقات السنة السابقة والبالغة 2,455,000 دينار عربي حسابي .

خامسا : الاستثمارات

1.5.2 بلغ حجم المحفظة المالية لاستثمارات الصندوق من مختلف العملات وأدوات الاستثمار الاخرى في نهاية عام 1981 ما يعادل 88.96 مليون دينار عربي حسابي . ووفقا لسياسة الصندوق الاستثمارية ومتطلبات السيولة وتمشيا مع أوضاع السوق المالية ، فقد استطاع الصندوق تنويع محفظته المالية ، بما يحقق له أقصى عائد ممكن للاستثمار ويجنبه في نفس الوقت المخاطر التي رافقت الاوضاع السائدة في سوق المال العالمي . وبما يحافظ ايضا على القيمة الاسمية لرأسه المحدد بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة .

البَيَّانات الحِسابِيَّة الخَتَامِيَّة

الميزانية العمومية كما في 31

بيان (أ)

	1981	1980
	دينار عربي حسابي	دينار عربي حسابي
الاصول		
النقد لدى البنوك وودائع تحت الطلب	1,398,000	798,000
ودائع لاجل	58,748,000	86,806,000
ودائع لدى البنوك المركزية للدول		
الاعضاء - ايضاح 3	5,226,000	5,226,000
سندات متداولة - ايضاح 2 ب	27,228,000	22,776,000
استثمارات اخرى - ايضاح 2 ج	1,590,000	1,307,000
ذمم الدول الاعضاء - ايضاح 4	111,630,000	7,134,000
مدينون وفوائد مستحقة	3,425,000	3,711,000
قروض الدول الاعضاء - ايضاح 5	68,674,000	24,187,000
بنية المقر الدائم للصندوق تحت الانشاء	5,178,000	1,657,000
اصول ثابتة - ايضاح 2 د	737,000	405,000
مجموع الاصول	283,834,000	154,007,000

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذا البيان

كانون الاول (ديسمبر)

	1981	1980
	دينار عربي حسابي	دينار عربي حسابي
رأس المال والاحتياطيات والخصوم		
رأس المال المصرح والمكتتب به	263,000,000	263,000,000
رأس المال المقرر دفعه		
رأس المال المدفوع	151,370,000	131,546,000
رأس المال المستحق على بعض الدول		
الأعضاء - ايضاح 4	111,630,000	7,134,000
رأس المال المقرر دفعه	263,000,000	138,680,000
احتياطي عام - بيان جـ	9,750,000	7,500,000
احتياطي فروق العملة والاستثمارات -		
بيان جـ	6,154,000	3,895,000
احتياطي مساعدات فنية - بيان جـ	3,000,000	2,250,000
رأس المال المقرر دفعه والاحتياطيات	281,904,000	152,325,000
دائـنـون	1,930,000	1,682,000
مجموع رأس المال والاحتياطيات والخصوم	283,834,000	154,007,000

بيان الدخل والانفاق للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر)

بيان (ب)

	1981	1980
	دينار عربي حسابي	دينار عربي حسابي
الدخل		
فوائد ايداعات	5,037,000	8,499,000
فوائد سندات	1,909,000	1,889,000
فوائد ورسوم على قروض الدول الاعضاء	2,764,000	954,000
ارباح عمليات القطع	174,000	214,000
ايرادات اخرى	363,000	368,000
مجموع الدخل	10,247,000	11,924,000
الانفاق		
رواتب ومخصصات	1,439,000	1,058,000
مصاريف السفر والاقامة	175,000	134,000
مصاريف الايجار	553,000	522,000
استهلاك الاصول الثابتة - ايضاح 2 د	206,000	172,000
مصاريف واجور المستشارين والمراجعين	134,000	111,000
مصاريف أخرى	484,000	458,000
مجموع الانفاق	2,991,000	2,455,000
فائض الدخل عن الانفاق	7,256,000	9,469,000
صافي تقييم الاصول والخصوم والعمليات - ايضاح 6	1,997,000	389,000
صافي فائض الدخل	5,259,000	9,080,000
يضاف : رصيد احتياطي فروق العملة والاستثمارات في بداية العام	3,895,000	1,815,000
المجموع والمقترح توزيعه كما يلي	9,154,000	10,895,000
المحول للاحتياطي العام - بيان جـ	2,250,000	6,000,000
المحول لاحتياطي فروق العملة والاستثمارات - بيان جـ	6,154,000	3,895,000
المحول لاحتياطي المساعدات الفنية - بيان جـ	750,000	1,000,000
	9,154,000	10,895,000

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذا البيان

بيان الاحتياطيات كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1981

بيان (ج)

احتياطي عام	احتياطي فروق العملة والاستثمارات	احتياطي مساعدات فنية
دينار عربي حسابي	دينار عربي حسابي	دينار عربي حسابي
7,500,000	3,895,000	2,250,000
—	(3,895,000)	—
2,250,000	6,154,000	750,000
9,750,000	6,154,000	3,000,000

الرصيد كما في 1 كانون الثاني

(يناير) 1981

المحول الى بيان الدخل والانفاق -

بيان ب

المحول من بيان الدخل والانفاق -

بيان ب

المجموع كما في 31 كانون الاول

(ديسمبر) 1981 - بيان أ

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذا البيان

ايضاحات حول البيانات الحسابية الختامية

(1) قوّمت أرصدة الحسابات الختامية بالدينار العربي الحسابي بمقتضى اتفاقية الصندوق وانشئت وحدة الدينار العربي الحسابي وحدد سعر تعادلها بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة التي يحددها صندوق النقد الدولي .

(2) السياسات المحاسبية المتبعة

أ - طبقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة التاسعة والاربعين من اتفاقية الصندوق حولت أرصدة الاصول والخصوم الى الدينار العربي الحسابي بأسعار الاقفال كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1981 ، في حين حولت أرصدة بيان الدخل والانفاق بذلك التاريخ وفقاً لمتوسط أسعار التحويل السائدة خلال السنة .

ب - تمثل الاستثمارات في السندات المتداولة الظاهرة على الميزانية استثمارات طويلة الأجل وقد أظهرت بسعر التكلفة .

ج - تمثل الاستثمارات الاخرى الظاهرة على الميزانية استثمارات قصيرة الاجل وقد أظهرت بسعر السوق أو التكلفة ايها أقل .

د - يتم اتباع طريقة القسط السنوي الثابت في استهلاك الاصول الثابتة وقد روعي في تحديد نسب الاستهلاك الانتاجية المقدرة لها .

هـ - يتم اطفاء سلف أثاث مساكن العاملين على فترة أربع سنوات تبدأ من تاريخ التعيين .

(3) الودائع لدى البنوك المركزية للدول الاعضاء

يتكون هذا البند من مجموع المبالغ التي دفعتها الدول الاعضاء من رأس المال بالعملات الوطنية ، وهي مودعة لدى البنوك المركزية تنفيذا للبند (4) من الفقرة (أ) من المادة (14) من اتفاقية صندوق النقد العربي .

(4) ذمم الدول الاعضاء

أ - جاء في الفقرة الثالثة من قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1981 « يصبح لازماً على جميع الدول الاعضاء سداد كل المتبقي من ائتمانيها اذا بلغت التزامات الصندوق (50%) خمسين بالمائة من رأسماله المدفوع »

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة الرابعة عشر من اتفاقية الصندوق تنص على : -

« يسدد باقي الائتماني أو أي جزء منه حسب طلب الصندوق وذلك وفقاً لما يقتضيه قيامه بنشاطه بالشروط والاوزاع التي يقررها مجلس محافظي الصندوق ، على ان يكون التسديد في وقت لا يتجاوز ستة اشهر من تاريخ اخطار العضو بالدفع » .

وبما ان التزامات الصندوق قد تجاوزت ما نسبته 50% خمسين بالمائة من رأسه المدفوع ، فقد تم بتاريخ 1981/7/16 مطالبة الدول الاعضاء بسداد باقي حصصها في رأس المال المصرح والمكتتب به . ويتكون هذا البند من حصص رأس المال المطالب بها وغير المسددة كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1981 .

ب - تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأس المال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

ج - لم يتم احتساب الفوائد المستحقة المتصوص عليها في قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1979 على حصة جمهورية مصر العربية في رأس المال غير المسدد .

(5) قروض الدول الاعضاء

القروض المقررة	القروض المسحوبة	الاقساط المسددة	أرصدة قروض الدول الاعضاء
(دينار عربي حسابي)			
4,688,000	4,688,000	4,688,000	—
21,875,000	19,375,000	2,813,000	16,562,000
6,000,000	6,000,000	750,000	5,250,000
49,000,000	31,275,000	1,406,000	29,869,000
750,000	750,000	562,000	188,000
15,680,000	9,340,000	375,000	8,965,000
11,760,000	7,840,000	—	7,840,000
3,675,000	—	—	—
<u>113,428,000</u>	<u>79,268,000</u>	<u>10,594,000</u>	<u>68,674,000</u>
المجموع			

(6) صافي تقييم الاصول والخصوم والعمليات

يمثل هذا البند صافي الفروق الناجمة عن تحويل أرصدة الاصول والخصوم والعمليات كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1981 الى الدينار العربي الحسابي - ايضاح 2 (أ) اعلاه .

تَقَرِيرُ مُرَاقَبَتِي أَحْصَابَات

حضرات السادة رئيس واعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

لقد فحصنا الميزانية العمومية لصندوق النقد العربي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1981 وبياني الدخل والانفاق والاحتياطيات للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1981 وفقا لقواعد المراقبة ، وقد شمل فحصنا اجراء الامتحان اللازم للقيود والسجلات المحاسبية كما شمل اجراءات المراقبة الاخرى التي وجدناها مناسبة .

برأينا ان الميزانية العمومية المرفقة تظهر بصورة عادلة وصحيحة المركز المالي لصندوق النقد العربي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1981 ، وأن بياني الدخل والانفاق والاحتياطيات يظهران نتيجة أعمال صندوق النقد العربي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للأصول المحاسبية المتعارف عليها المماثلة لما اتبع في السنة السابقة .

وبرأينا ايضا أن الصندوق يمسك سجلات منتظمة وأن البيانات الحسابية الختامية المرفقة متفقة مع تلك السجلات وأن المصروفات الادارية الفعلية مطابقة لاحكام النظم المأخوذ بها في الصندوق وللحدود المرسوم لها في الميزانية التقديرية .

طلال أبو غزالة وشركاه

أبو ظبي في 31 كانون الثاني (يناير) 1982

الملاحق

الملاحق (أ) جداول قروض الصندوق

جدول رقم (1)
القروض التي منحها الصندوق*
(دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	قيمتها الاجالية	المسحوب منها	المسدد منها
1978	2	6,563,000	6,563,000	—
1979	5	16,500,000	11,500,000	—
1980	4	11,750,000	14,250,000	4,125,000
1981	10	78,615,000	46,955,000	6,469,000
المجموع	21	113,428,000	79,268,000	10,594,000

* انظر شكل رقم (1) في الملحق (ج) .

جدول رقم (2)
قروض الصندوق بحسب الدول المقترضة كما هي في 1981/12/31 *
(دينار عربي حسابي)

العضو	عدد القروض	أنواعها	قيمتها الاجمالية	المسحوب	غير المسحوب	المسدد	الرصيد بذمة المقترض
السودان	3	تلقائي	21,875,000	19,375,000	2,500,000	2,813,000	16,562,000
	1	تعويضي					
	1	ممتد					
سوريا	1	تلقائي	750,000	750,000	—	562,000	188,000
الصومال	2	تلقائي	15,680,000	9,340,000	6,340,000	375,000	8,965,000
	1	ممتد					
مصر	1	تلقائي	4,688,000	4,688,000	—	4,688,000	—
المغرب	3	تلقائي	49,000,000	31,275,000	17,725,000	1,406,000	29,869,000
	1	تعويضي					
	1	ممتد					
موريتانيا	2	تلقائي	6,000,000	6,000,000	—	750,000	5,250,000
	1	عادي					
اليمن الجنوبي	1	تلقائي	11,760,000	7,840,000	3,920,000	—	7,840,000
	1	عادي					
اليمن الشمالي	1	تلقائي	3,675,000	—	3,675,000	—	—
المجموع	21		113,428,000	79,268,000	34,160,000	10,594,000	68,674,000

* انظر شكل رقم (2) في الملحق (ج) .

جدول رقم (3)
قروض الصندوق موزعة على السنوات 1978 — 1981 *
(دينار عربي حسابي)

الدولة	مبلغ القرض	نوع القرض	تاريخ القرض
1978			
مصر	*4,687,500	تلقائي	78/ 8/14
السودان	*1,875,000	تلقائي	78/ 8/16
1979			
موريتانيا	750,000	تلقائي	79/ 1/17
المغرب	1,875,000	تلقائي	79/ 2/ 6
سوريا	750,000	تلقائي	79/ 4/19
السودان	1,875,000	تلقائي	79/ 9/29
السودان	11,250,000	ممتد	79/10/18
1980			
موريتانيا	750,000	تلقائي	80/ 2/26
موريتانيا	4,500,000	عادي	80/ 4/28
الصومال	1,500,000	تلقائي	80/ 6/14
السودان	5,000,000	تعويضي	80/11/10
1981			
اليمن الجنوبي	2,940,000	تلقائي	81/ 1/18
المغرب	1,875,000	تلقائي	81/ 2/16
المغرب	31,850,000	ممتد	81/ 4/19
المغرب	3,600,000	تلقائي	81/ 6/22
اليمن الجنوبي	8,820,000	عادي	81/ 7/23
المغرب	9,800,000	تعويضي	81/ 8/ 8
الصومال	1,440,000	تلقائي	81/ 8/20
الصومال	12,740,000	ممتد	81/ 8/20
السودان	1,875,000	تلقائي	81/12/15
اليمن الشمالي	3,675,000	تلقائي	81/12/31

* انظر شكل رقم (3) في الملحق (جـ) .

* قروض تم تسديدها .

جدول رقم (4)
بيان الاككتاب المدفوع والقروض الممنوحة*
(دينار عربي حسابي)

البيان	78/12/31	79/12/31	80/12/31	81/12/31
اجمالي المدفوع من الاككتاب	67,041,000	118,366,000	131,546,000	151,370,000
المدفوع بالعملات المحلية والمودع بالمصارف المركزية للدول الاعضاء	4,966,000	4,966,000	5,226,000	5,226,000
المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	62,075,000	113,400,000	126,320,000	146,144,000
القروض الممنوحة من الصندوق خلال العام	6,562,500	16,500,000	11,750,000	78,615,000
نسبة القروض الممنوحة خلال العام الى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	14.55	9.30	53.79
نسبة صافي القروض التراكمية الى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	20.34	24.29	70.36

* انظر الشكلين (4) و (5) في الملحق (ج) .

الملحق (ب) جداول عامة

جدول رقم (1)

رأس المال الصندوق المدفوع والمكتتب به 1981/12/31

(مليون دينار عربي حسابي)

الدولة	المدفوع *	المكتتب به
الأردن	4.000	4.0
الإمارات العربية	7.800	15.0
البحرين	2.080	4.0
تونس	2.600	5.0
الجزائر	19.760	38.0
السعودية	19.760	38.0
السودان	5.200	10.0
سوريا	4.000	4.0
الصومال	4.000	4.0
العراق	19.760	38.0
عمان	2.080	4.0
قطر	5.200	10.0
الكويت	13.000	25.0
لبنان	5.000	5.0
ليبيا	9.300	9.3
مصر	6.750	25.0
المغرب	10.000	10.0
موريتانيا	2.080	4.0
اليمن الشمالي	5.000	5.0
اليمن الجنوبي	4.000	4.0
فلسطين	—	1.7
	151.370	263.0

* يشتمل على نسبة 2% من رأس المال المكتتب به دفعت بالعملات المحلية .

جدول رقم (2) تكوين مجلس المديرين التنفيذيين

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

الدكتور جواد هاشم
(العراق)

الدول التي يمثلونها :

المديرون التنفيذيون :

الجمهورية العراقية
جمهورية السودان الديمقراطية

السيد طارق الخطيب
(العراق)

دولة الامارات العربية المتحدة
دولة الكويت

السيد عبد الله الكاز
(دولة الامارات العربية المتحدة)

الجمهورية التونسية
الجمهورية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية
المملكة المغربية
الجمهورية الاسلامية الموريتانية

السيد حميدة بن قاسم
(تونس)

المملكة العربية السعودية

الدكتور عبد الله القويـز
(المملكة العربية السعودية)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية

السيد محفوظ زروتا
(الجزائر)

الجمهورية العربية السورية
الجمهورية اللبنانية
المملكة الاردنية الهاشمية
فلسطين

السيد عبد الهادي النحلاوي
(سوريا)

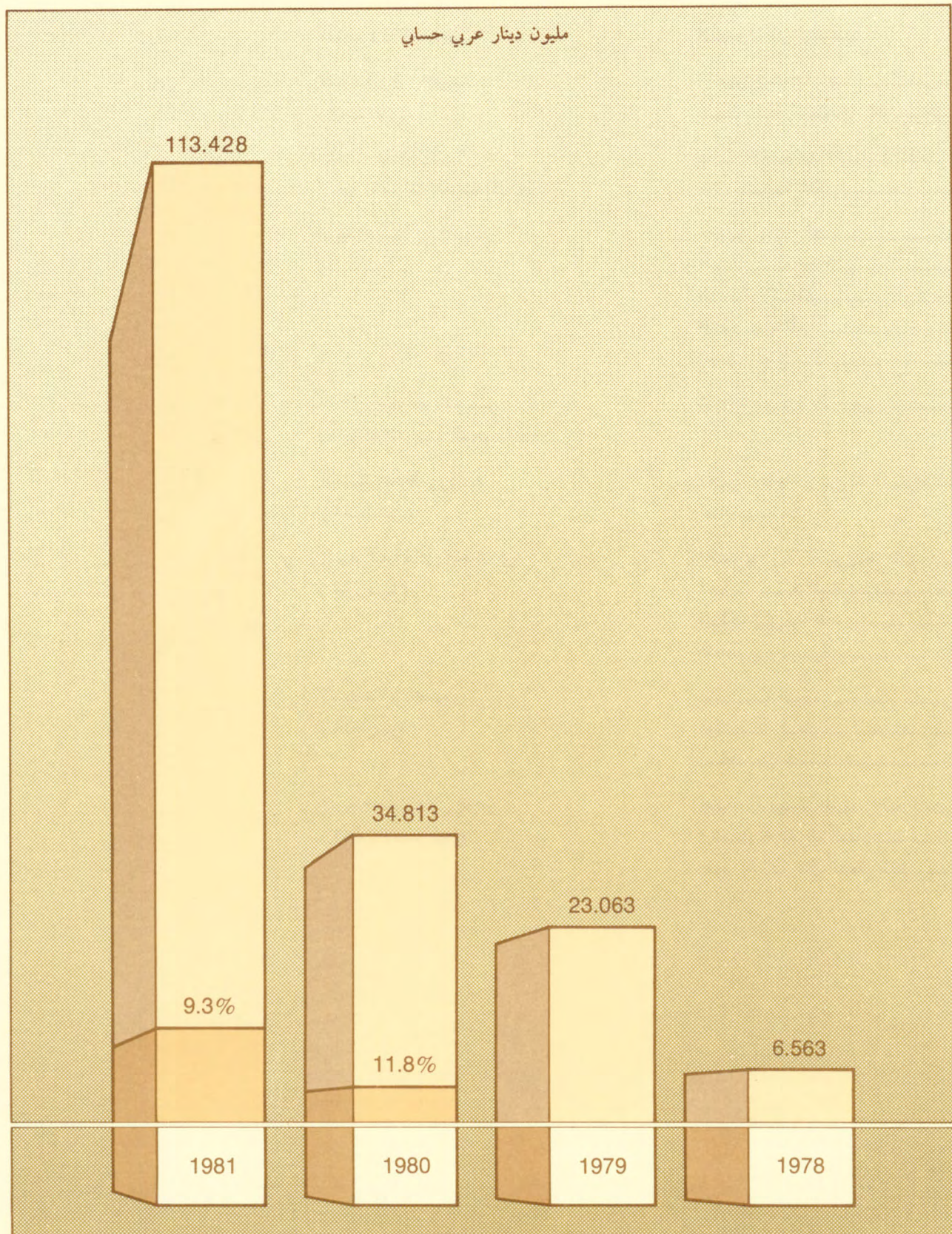
دولة البحرين
دولة قطر
سلطنة عُمان

السيد عباس محمود رضي
(البحرين)

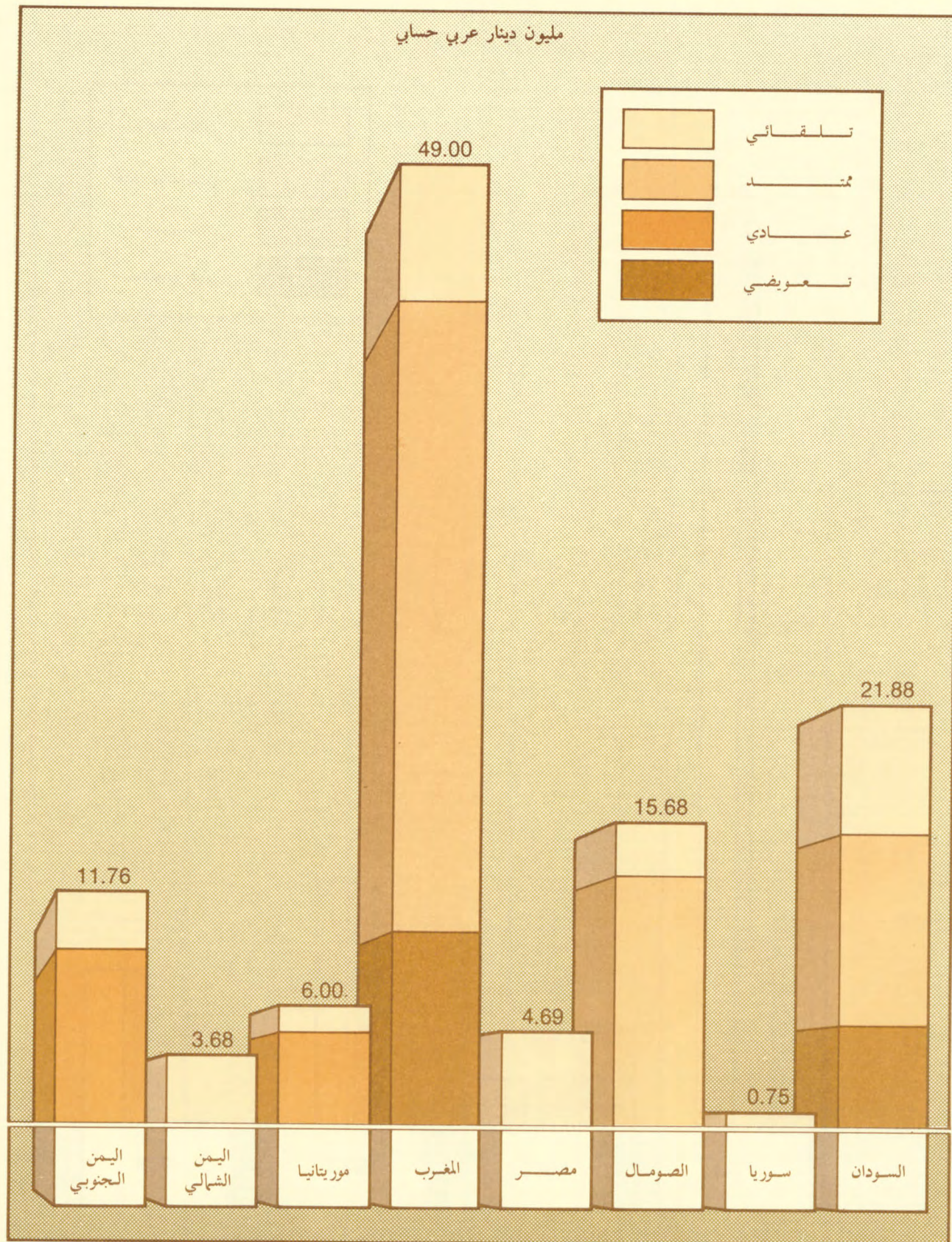
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
الجمهورية العربية اليمنية
جمهورية الصومال الديمقراطية

السيد حسين هادي عوض
(اليمن الديمقراطية)

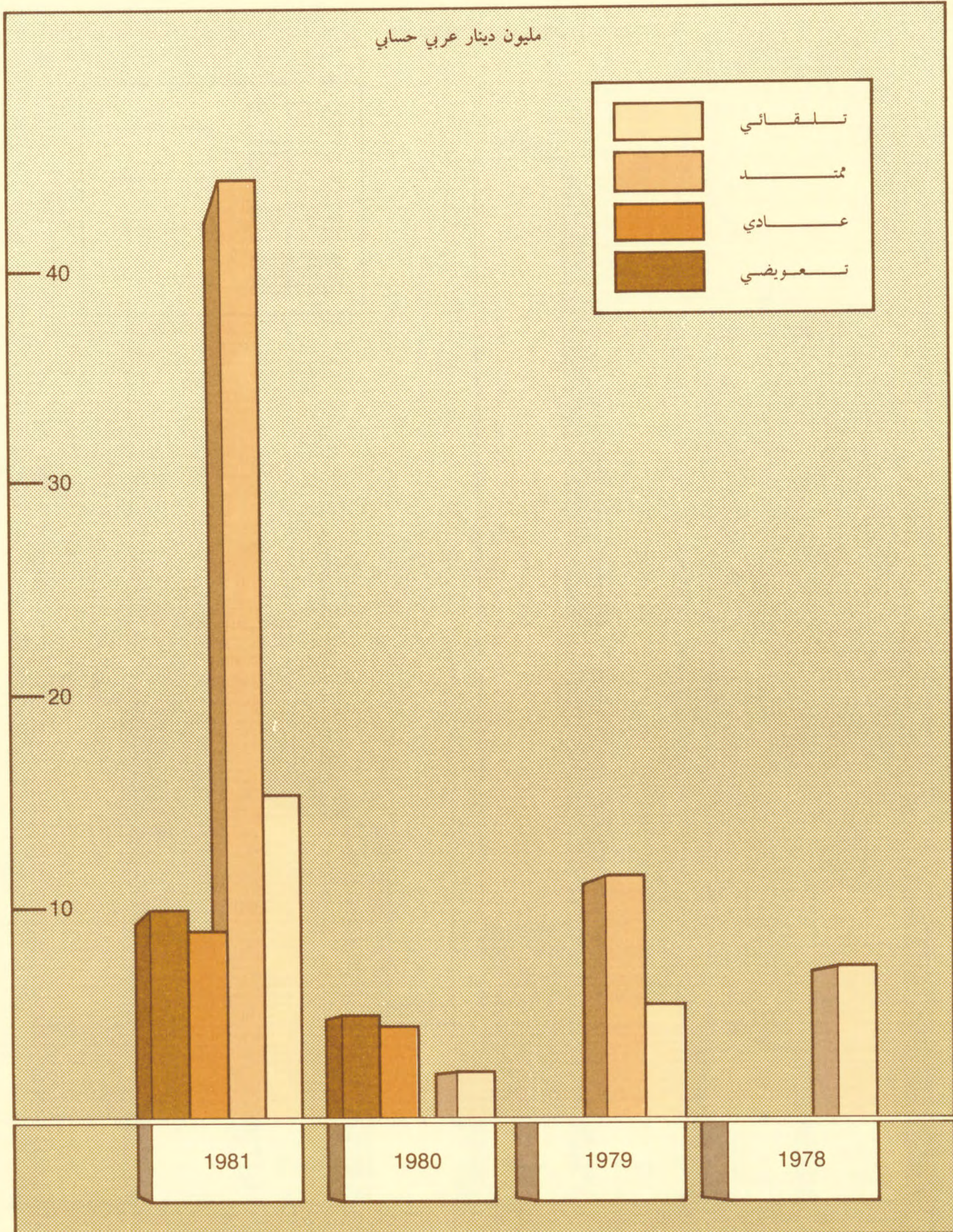
شكل رقم (1)
المجموع التراكمي للقروض الممنوحة ونسبة المسدد منها
1981 — 1978



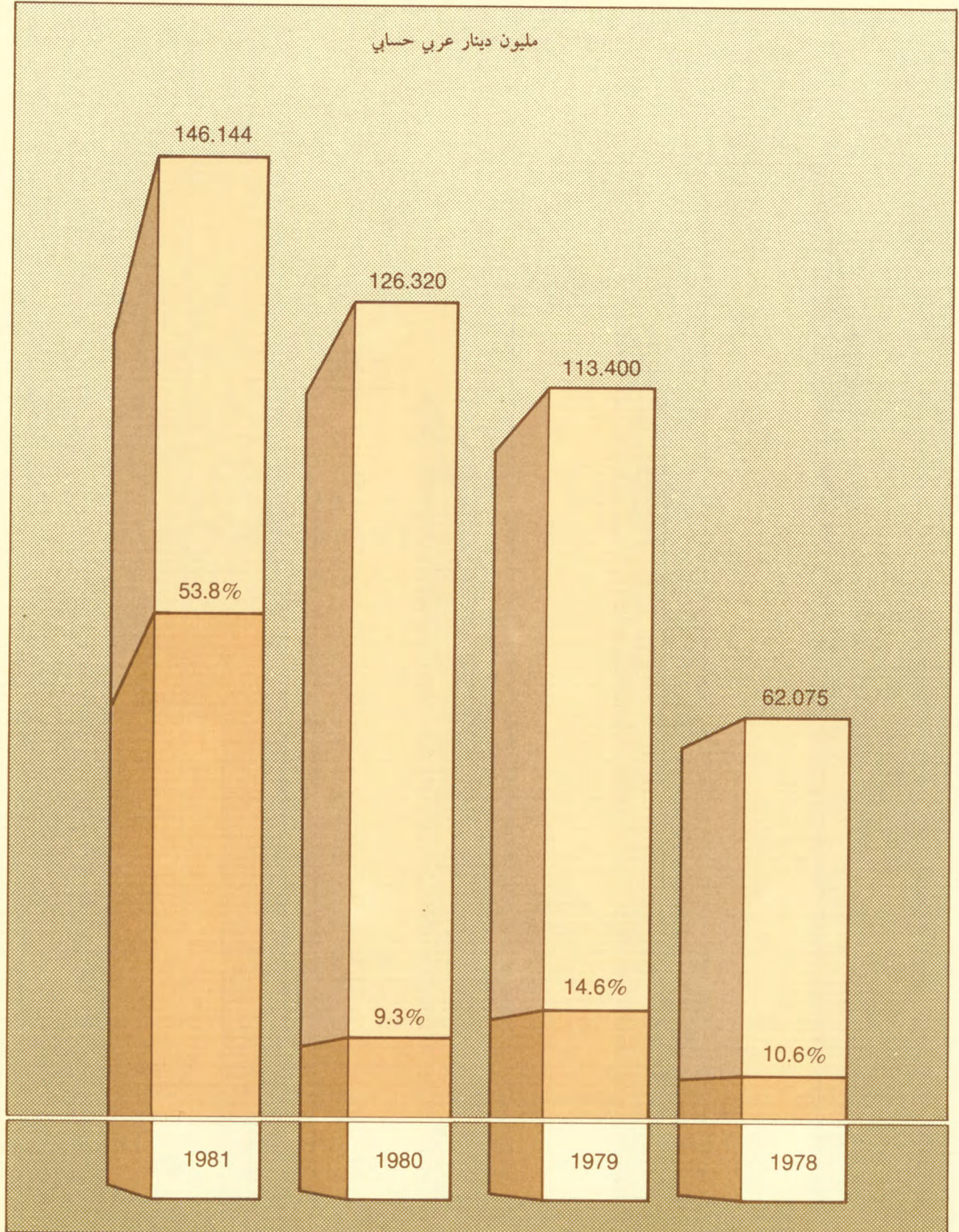
شكل رقم (2)
توزيع القروض الممنوحة على الدول المقترضة
1981/12/31



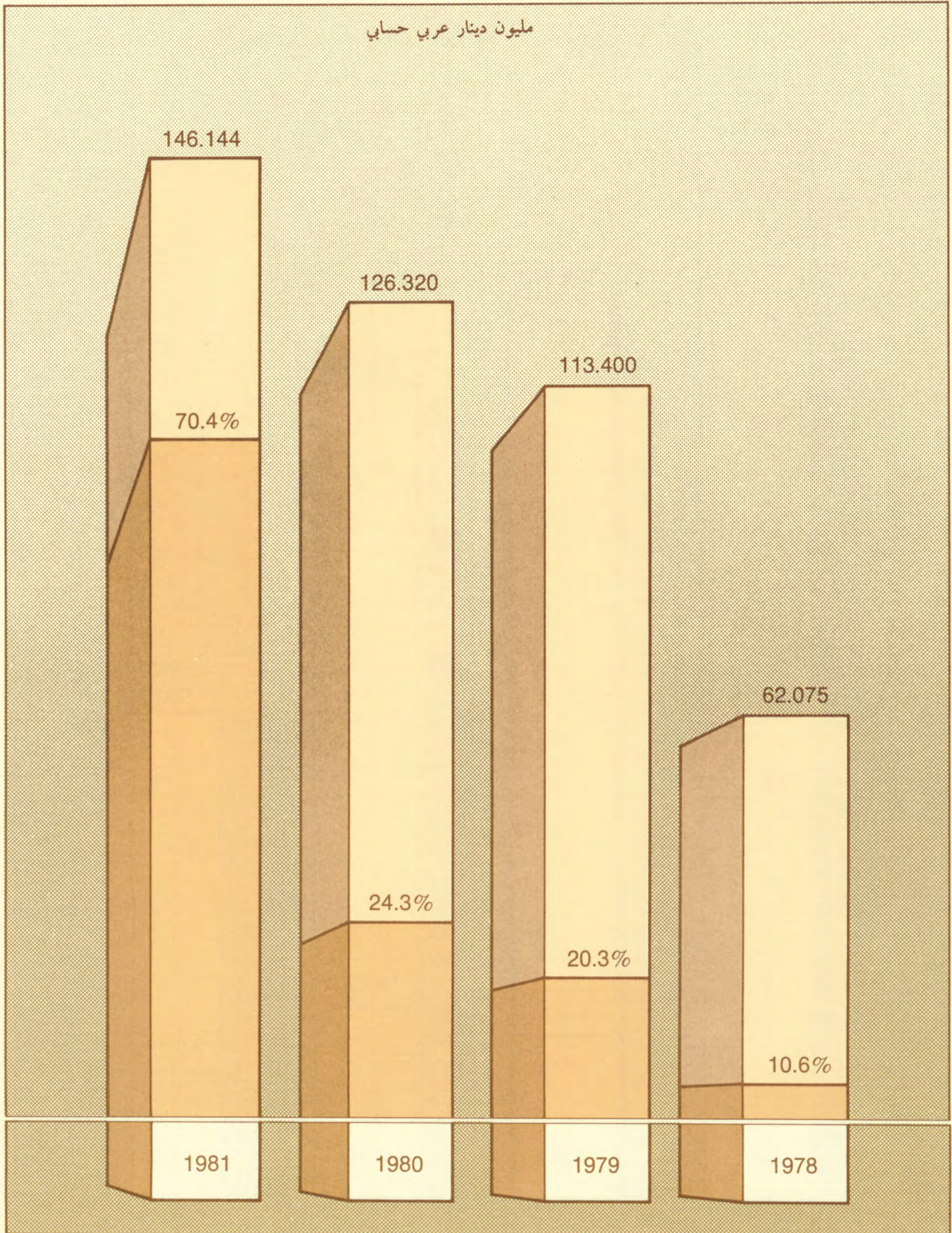
شكل رقم (3)
توزيع القروض الممنوحة بأنواعها المختلفة
1981 — 1978



شكل رقم (4)
نسبة القروض الممنوحة خلال العام لرأس المال المدفوع
بعملة قابلة للتحويل 1981 — 1978



شكل رقم (5)
نسبة صافي القروض التراكمية الى
رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل 1978 — 1981



صندوق النقد العربي
ص.ب: 2818
أبو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف : 328500
تلكس: 22989 AMF EM

طباعة وتصميم فهد المرزوق . الكويت

